الأمم المتحدة S/PV.6372

# مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٧٢**
الثلاثاء ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد تشوركين | (الاتحاد الروسي) |
| الأعضاء: | أوغندا | السيد روغوندا |
| | البرازيل | السيدة دنلوب |
| | البوسنة والهرسك | السيد فوكاسينوفيتش |
| | تركيا | السيد أباكان |
| | الصين | السيد يانغ تاو |
| | غابون | السيد مونغارا – موسوتسي |
| | فرنسا | السيد دور ريفيير |
| | لبنان | السيد سلام |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير مارك لايل غرانت |
| | المكسيك | السيد هيلر |
| | النمسا | السيد إبنر |
| | نيجيريا | السيد أونيمولا |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة أندرسون |
| | اليابان | السيد سومي |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

**الرئيس** (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أوسكار فيرناندیث – تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السيد أوسكار فيرناندیث – تارانكو. أعطي الكلمة الآن للسيد فيرناندیث – تارانكو.

**السيد فيرناندیث – تارانكو** (تكلم بالإنكليزية): إننا نقترب من نقطة تحول في الجهود الرامية إلى تشجيع إجراء المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين. ومنذ أيار/مايو، انخرط الطرفان في سبع جولات من المحادثات غير المباشرة، مع تحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك وعرض المسائل ذات الأولوية لكل طرف من الطرفين. ونحن نقدر المشاركة البناءة للوساطة التي تقوم بها الولايات المتحدة في هذا الصدد، والجهود الدؤوبة التي يبذلها السناتور ميتشل، الذي اجتمع مرة أخرى مع الرئيس عباس في ١٠ آب/أغسطس ومع رئيس الوزراء نتنياهو في ١١ آب/أغسطس.

والأمين العام نفسه يعمل بهمة في هذا الصدد. وقد ظل على اتصال مع السناتور ميتشل وتكلم بشكل مباشر مع الزعماء الفلسطينيين والإسرائيليين والعرب للتشجيع على المضي قدما في عملية السلام. وبالنيابة عن الأمين العام، دأب السيد سيري على الانخراط بشكل كامل في التنسيق والتشاور مع المبعوثين الآخرين للمجموعة الرباعية.

وسيتطلب إحراز النجاح استمرار تقديم الدعم الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، نحن نرحب بالقرار الذي اتخذه وزراء خارجية الجامعة العربية بإبداء موافقتهم، من حيث المبدأ، على دخول الرئيس عباس في مفاوضات حينما يرى ذلك مناسبا. كما أن الرئيس عباس واصل مشاوراته مع الزعماء العرب، واجتمع مع الملك عبد الله عاهل المملكة العربية السعودية في ٤ آب/أغسطس، ومع الرئيس المصري مبارك والملك عبد الله عاهل الأردن في ١٢ آب/أغسطس، ومع الشيخ حمد بن خليفة آل – ثاني أمير قطر في ١٣ آب/أغسطس. كما اجتمع رئيس الوزراء نتنياهو مع الملك عبد الله عاهل الأردن في ٢٧ تموز/يوليه.

ويعقد الطرفان حاليا مناقشات داخلية بهدف اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانا سيدخلان في محادثات مباشرة. ونحن نحثهما على أن يمضيا قدما في مداولاتهما ونأمل أن يغتنم الزعماء في كلا الجانبين هذه الفرصة وأن ينخرطوا في طريق إحراز تقدم حاسم نحو التوصل في إطار زمني واقعي إلى حل دائم ومقبول للطرفين وقائم على وجود دولتين. وبغية دعمهم في اتخاذ هذه الخطوة، نحن لا نزال على اتصال دائم مع الشركاء في المجموعة الرباعية للتشجيع على بدء مفاوضات مباشرة وهادفة في أقرب وقت ممكن.

وإذا أحرزت هذه المفاوضات النجاح، فإن الأمر الأساسي هو المحافظة على وجود مناخ تمكيني على أرض الواقع. وعلى الطرفين التقييد بالتزاماتهما بموجب خريطة

الطريق وبتعهداتهما في إطار القانون الدولي، على النحو الذي أعادت التأكيد عليه المجموعة الرباعية في ١٩ آذار/مارس في موسكو.

ومن المقرر أن ينتهي الوقف الاختياري المؤقت لبناء المستوطنات في الضفة الغربية في ٢٦ أيلول/سبتمبر. ونحن نناشد مواصلة وقف بناء المستوطنات بعد انتهائه المقرر وتوسيعه ليشمل كل النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وأود أن أشير إلى أن إسرائيل ملزمة، بموجب خريطة الطريق، بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما فيها النمو الطبيعي، وبتفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

وفي مناسبة شهر رمضان المعظم لدى المسلمين، أزالت السلطات الإسرائيلية ثلاثة حواجز أمام التنقل في الضفة الغربية ومددت ساعات تشغيل بعض نقاط التفتيش وسهلت بشكل طفيف الوصول إلى القدس لأداء صلاة الجمعة في ساحة الحرم الشريف. وما زال عدد الحواجز أمام التنقل في جميع أنحاء الضفة الغربية أكثر من ٥٠٠ حاجز. وينبغي توسيع حالات تسهيل التنقل والعبور، بما في ذلك فيما يتعلق بالعوائق المتصلة بالجدار العازل.

ونشعر بالقلق أيضا حيال الزيادة في هدم وتفكيك المباني التي يملكها الفلسطينيون في المنطقة جيم مما أدى إلى تشريد ٢١٢ شخصا أو إلحاق الضرر بهم. وتستدعي القلق بشكل خاص الحالة في الفارسية، الواقعة في شمال غور الأردن، حيث تواجه أسرتان حاليا هدم المأوى الذي وفرته لهما السلطة الفلسطينية بدعم من المجتمع الدولي بعد طرد الأسرتين من ديارهما في وقت سابق هذا العام.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شنت قوات الأمن الإسرائيلية ٣١٣ غارة في الضفة الغربية، مما أسفر عن مقتل فلسطيني واحد بإطلاق الجنود الإسرائيليين الرصاص عليه في ٢٢ تموز/يوليه بينما كان يحاول التسلل إلى داخل مستوطنة باركان. وإجمالا، أصيب بجراح ١٥ فلسطينيا وتم اعتقال ١٦٢ فلسطينينا، في حين أصيب أيضا ثلاثة جنود إسرائيليين. وكثيرا ما اشتبك المظاهرون ضد بناء الجدار مع القوات الإسرائيلية، مما أسفر عن إصابة تسعة فلسطينيين في حين اعتقل آخرون أو عانوا من استنشاق الغاز.

وبلغت حوادث العنف التي ارتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين ٢٢ حادثا، وأسفرت عن إصابة سبعة فلسطينيين وألحقت أضرارا بالممتلكات. وبعد هدم القوات الإسرائيلية للمباني في مستوطنة براخا بالقرب من نابلس في ٢٦ تموز/يوليه، هاجم المستوطنون الإسرائيليون قرية بورين الفلسطينية في اليوم نفسه ومرة أخرى في ٣٠ تموز/يوليه، كجزء مما يسمى بسياسة الانتقام.

وفي ١٥ آب/أغسطس، أصدرت السلطة الفلسطينية، في ظل قيادة رئيس الوزراء فياض، تقريرا لتقييم التقدم المحرز في برنامج الحكومة لبناء الدولة الذي يستمر لفترة عامين، ويلاحظ التقرير انه أحرز تقدم في بناء مؤسسات سليمة ومجتمع مستقر. وترحب الأمم المتحدة بهذا الانجاز. ولكن بدون توفير تمويل خارجي إضافي كبير، فإن السلطة الفلسطينية ستواجه أزمة سيولة خطيرة في أيلول/سبتمبر وستواجه صعوبة في دفع أجور شهر آب/أغسطس. ويسجل التمويل البالغ حتى الآن ٥٠٧ مليون دولار عجزا في الميزانية بلغ ٢٠٠ مليون دولار تقريبا. كما أن السلطة الفلسطينية كادت أن تستنفد نطاق القروض من المصارف التجارية. وتفيد التقديرات الأولية الحالية لالتزامات المانحين خلال عام ٢٠١٠ بأن العجز في التمويل سيزيد على ٣٠٠ مليون دولار. وبغية تدعيم الاستقرار، وهو أمر حيوي في سياق استئناف المفاوضات، على المانحين أن يؤكدوا مجددا على دعمهم.

وفي القدس، ما فتئ الانضباط النسبي للأشهر القليلة الماضية يتلاشى مع بدء إعلانات البناء وعمليات الهدم والطرد. ويشمل هذا استيلاء المستوطنين الإسرائيليين القسري والمؤسف، في ٢٩ تموز/يوليه، على مبنى يقيم فيه تسع أسر فلسطينية في حي المسلمين في مدينة القدس الشرقية القديمة. وفي ٢٧ تموز/يوليه، هدمت بلدية القدس خمسة مبان تجارية في منطقة قرية حزما، مما أضر بالحياة المعيشية للأسر المعنية. وفي ٢ آب/أغسطس، وافقت بلدية القدس على إنشاء ٤٠ منزلا في مستوطنة بيسغات زيف في القدس الشرقية.

ولا تزال بدون تسوية حالة أعضاء المجلس التشريعي الأربعة التابعين لحماس. وأرجئت محاكمة واحد منهم إلى تشرين الثاني/نوفمبر. وهو ما زال رهن الاحتجاز الإسرائيلي، في حين لا يزال الثلاثة الآخرون تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية. ونحن نناشد إسرائيل إيجاد حل إيجابي لهذه الحالة غير المستدامة.

ولا نزال نتابع تأثير السياسة الإسرائيلية الجديدة بشأن غزة في أعقاب إعلان الحكومة الإسرائيلية في ٢٠ حزيران/يونيه مجموعة من التدابير الرامية إلى تخفيف حدة الحصار، وتحول إسرائيل في ٥ تموز/يوليه من قائمة إيجابية للسلع المسموح بدخولها إلى غزة إلى قائمة سلبية للسلع التي يحظر أو يقيد إدخالها. ويستمر ازدياد حجم وتنوع الإمدادات التي تدخل إلى غزة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وبلغ المتوسط الأسبوعي لحمولات الشاحنات المستوردة ١٠٠٦ – بزيادة قدرها ٣٠ في المائة تقريبا على المتوسط في الفترة المشمولة بالتقرير الماضي، الذي بلغ ٧٨٠ حمولة شاحنة وبزيادة نسبة ٨٠ في المائة من المتوسط الأسبوعي لعام ٢٠١٠ قبل تغيير السياسة، الذي بلغ في ذلك الوقت ٥٥٣ حمولة شاحنة.

وكان القرار الإسرائيلي بالسماح بإدخال ١٠٠ مليون شكل إسرائيلي جديد نقدا إلى غزة، فضلا عن تبديل عملات ورقية بقيمة ٣١,٥ مليون شكل إسرائيلي جديد منذ منتصف تموز/يوليه خطوة هامة في تخفيف أزمة السيولة العاجلة في غزة، وهو أمر جدير بالترحيب به. وسيكتسي اتخاذ المزيد من الخطوات ووضع الترتيبات المصرفية المنتظمة أهمية بالغة لتلبية الاحتياجات النقدية ودفع المرتبات.

ولئن كانت هذه التطورات إيجابية، فإن الواردات إلى غزة لا تزال دون مستوى المتوسط اليومي لحمولات الشاحنات الذي كان قائما قبل إغلاق المعابر في عام ٢٠٠٧. والنطاق الحالي لعمليات تخفيف القيود على دخول الواردات إلى غزة لا يمكنه أن يلبي احتياجات أبناء غزة الطويلة الأجل من حيث التعمير وإعادة التأهيل وتنشيط الاقتصاد الشرعي. ولتحقيق هذا الهدف، دعت المجموعة الرباعية في بيانها الصادر في ٢١ حزيران/يونيه إلى إيجاد حل شامل يكفل تدفق المعونة الإنسانية والسلع التجارية وتنقل الأفراد من غزة وإليها بدون عوائق، ومعالجة الشواغل الأمنية الإسرائيلية المشروعة، بما في ذلك إنهاء تهريب الأسلحة إلى غزة، وتعزيز الوحدة الفلسطينية على أساس التزامات منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية الشرعية وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

ولا يزال معبر رفح مفتوحا للأغراض الإنسانية ولعبور حاملي التأشيرات الأجنبية إلى البلدان الأخرى، بما في ذلك من أجل قضاء مناسك الحج أو العمرة. وتواصل مصر جهودها لمكافحة التهريب على حدودها مع غزة، إذ أنها اكتشفت وأغلقت نحو ١٧ نفقا كانت تستخدم لتهريب الإسمنت والصلب وغيرهما من مواد البناء.

وبالمثل، ولئن كنا نرحب بموافقة إسرائيل مؤخرا على ١١ مشروعا من مشاريع البناء التي تنجزها الأمم المتحدة في غزة، فإننا نشعر بالقلق إزاء العراقيل التي ستعطل تنفيذ المشاريع إذا لم يتم تبسيط الإجراءات الحالية المعقدة المتعلقة بالموافقة على المواد ودخولها. وقد أدت هذه الإجراءات فعلا إلى تأخير كبير في تنفيذ المشاريع التي تمت الموافقة عليها سابقا. فالمشروع الإسكاني في خان يونس، الذي تمت الموافقة عليه إبان اجتماع المجموعة الرباعية في ١٩ آذار/مارس، استغرق ثلاثة أشهر للانتقال من مرحلة الموافقة من حيث المبدأ إلى مرحلة الموافقة العملية. وقد تضاعفت تكاليف المشاريع جراء الشروط الصارمة المفروضة على الموافقة على المشاريع وعلى دخول مواد البناء إلى غزة.

وبالنظر إلى المشاريع التي تمت الموافقة عليها مؤخرا، سيكون تحسين فعالية الإجراءات السارية أمرا مهما. ونتطلع إلى استمرار الحوار الفعال مع السلطات الإسرائيلية لتيسير التنفيذ السلس للمشاريع الحالية للأمم المتحدة ومشاريعها المقبلة في المناطق ذات الأولوية.

وفي سياق منفصل، حذرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في ١٦ آب/أغسطس من أنها تواجه عجزا بمقدار ٨٤ مليون دولار قد يضطرها قريبا إلى إغلاق المدارس والعيادات في قطاع غزة. وأناشد المجتمع الدولي أن يساعد الوكالة على الاضطلاع بمهمتها الهامة في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية في غزة وفي أماكن أخرى بالمنطقة.

واستمرت الجهود الفلسطينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير للتغلب على أزمة انقطاع الكهرباء التي تتسبب في معاناة السكان في غزة وتعرض للخطر عمل المستشفيات والمؤسسات المماثلة. ونحث الأطراف الفلسطينية المعنية على تسوية نزاعاتها الداخلية والتوصل إلى حل مستدام لاستئناف إمداد غزة بالكهرباء على نحو موثوق.

وقد مثل ٤ آب/أغسطس انقضاء ١ ٥٠٠ يوم على اعتقال العريف الإسرائيلي جلعاد شليط. ونأسف كثيرا لعدم تلبية النداءات الدولية من أجل إطلاق سراحه، وكفالة الوصول الفوري للمساعدة الإنسانية إليه وإبرام اتفاق لتبادل الأسرى.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت الجماعات الفلسطينية المقاتلة ٦ صواريخ و ٣ قذائف هاون من غزة على إسرائيل، ولم تتسبب في أي إصابات. وفي حادث خطير، أطلق صاروخ غراد في ٣٠ تموز/يوليه من غزة على المدينة الإسرائيلية أشكلون، ولم يتسبب في أي إصابات. ولا نزال ننـدد بإطلاق الصواريخ على المدنيين بصورة عشوائية. وقد أعقب هذا الهجوم غارة جوية إسرائيلية ليلا أدت إلى مصرع أحد قادة حماس. وقد شنت قوات الأمن الإسرائيلية ١١ غارة جوية على غزة وقامت بـ ١١ عملية اقتحام لها، مما تسبب في مصرع ٣ مقاتلين وجرح اثنين و ٢٢ مدنيا و ٥ من أفراد الشرطة. ونحن نحث جميع الأطراف على الهدوء والاحترام التام للقانون الإنساني الدولي. ولا تزال قوات الأمن الإسرائيلية تفرض القيود على وصول الفلسطينيين إلى المناطق البرية في غزة، الواقعة على بُعد ١ ٠٠٠ إلى ١ ٥٠٠ متر من الخط الأخضر، والمناطق البحرية التي تتجاوز مسافة ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ، مما يؤثر بصورة شديدة على سبل رزقهم.

وأشعر بخيبة الأمل وأنا أبلغكم بعدم إحراز التقدم بشأن المصالحة فيما بين الفصائل الفلسطينية في إطار الاقتراح الذي تم التوصل إليه بوساطة مصرية، على الرغم من زيارات الوساطة التي قامت بها إلى غزة شخصيات فلسطينية مستقلة مرموقة. ونحث الفصائل الفلسطينية على العمل معا للتغلب

على الصراعات الداخلية الفلسطينية. وفي تطور إيجابي، أطلق في ١١ آب/أغسطس سراح عدد من الأسرى في غزة باعتبار ذلك لفتة إنسانية بمناسبة بداية رمضان، اقترانا بإطلاق سراح أسرى في الضفة الغربية، الذي أشرت إليه سابقا.

وفي ٢ آب/أغسطس، أعلن الأمين العام عن إنشاء فريق التحقيق في حادث السفينة الذي وقع في ٣١ أيار/مايو. وقد جاء هذا التطور غير المسبوق بعد مشاورات مكثفة مع قادة إسرائيل وتركيا. وقد شكر الأمين العام قادة البلدين على ما أبدوه من روح توفيقية. ويتألف الفريق من رئيس وزراء نيوزيلندا السابق، السيد جيفري بالمر، بصفته رئيسا؛ ورئيس كولومبيا السابق، السيد ألبارو أوريبي؛ و عضو إسرائيلي، السيد جوزيف سيتشانوفر؛ وعضو تركي، السيد أوزديم سانبرك.

وأعرب الأمين العام عن أمله في أن يضطلع الفريق بمهمته على ضوء بيان رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2010/9)، وفي ظل التعاون التام من جانب السلطات الوطنية المختصة في البلدين. وسيدرس الفريق ويحدد الحقائق المتعلقة بحادث السفينة وظروفه وسياقه، وسيقدم توصيات بشأن كيفية منع وقوع حوادث مماثلة مستقبلا. ولذلك الغرض، سيتلقى الفريق وسيستعرض تقارير التحقيقات الوطنية في الحادث، وسيطلب من السلطات الوطنية التوضيحات والمعلومات التي قد يراها مناسبة. وفيما يتعلق بسير عمل الفريق، فإنه سيقرر الخطوات التي سيتخذها وسيعمل مع السلطات الوطنية. وليس المقصود من الفريق تحديد المسؤولية الجنائية الفردية.

وقد عقد الفريق اجتماعا في نيويورك ليومين كاملين في ١٠ و ١١ آب/أغسطس. والتقى أعضاؤه بالأمين العام، الذي أوجز طبيعة المهمة التي يتوخاها منهم. وأعرب الأمين العام عن أمله أن يؤثر الفريق بصورة إيجابية على العلاقة بين تركيا وإسرائيل، وعلى الحالة العامة في الشرق الأوسط. وبدأ الفريق مناقشاته الموضوعية بشأن كيفية إدارة أعماله. وسيعقد أعضاء الفريق اجتماعا آخر في مطلع أيلول/سبتمبر. وسيسعون إلى موافاة الأمين العام بتقرير أولي في ١٥ أيلول/سبتمبر.

وبرئاسة القاضي تركيل، واصلت اللجنة الإسرائيلية لبحث الحادث البحري الذي وقع في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ عملها واستمعت إلى شهادات رئيس الوزراء نتنياهو، ووزير الدفاع باراك، ورئيس أركان الجيش أشكينازي، خلال أسبوع ٩ آب/أغسطس. وفي ١٢ آب/أغسطس، أعلنت الحكومة التركية أيضا عن إنشاء لجنة وطنية للتحقيق في أحداث ٣١ أيار/مايو.

وفيما يتعلق بالمسائل الإقليمية، لا تزال الحالة في الجولان السوري المحتل مستقرة، على الرغم من استمرار النشاط الاستيطاني. ولسوء الطالع، لا يسعني سوى أن أبلغكم بعدد من الحوادث الخطيرة في المنطقة خلال الفترة. ففي ٢ آب/أغسطس، أطلقت ٥ صواريخ صوب إيلات وإسرائيل والعقبة والأردن، مما أدى إلى مقتل مدني أردني وجرح ثلاثة آخرين. ويجب على البلدان المعنية أن تتعاون لتقديم المسؤولين عن هذا العمل الإرهابي إلى العدالة.

وكما أبلغ بذلك هذا المجلس فعلا، وقع حادث خطير آخر، هذه المرة على الخط الأزرق، عندما جرى تبادل لإطلاق النار في ٣ آب/أغسطس بين القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية. وكان هذا الحادث الأخطر من نوعه منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتقوم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالتحقيق في هذا الحادث وستقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن نتيجته وفقا لذلك. وطيلة الشهر، استمرت الطلعات الجوية فوق الأراضي اللبنانية يوميا تقريبا، مما يشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. وفي ٢٠ تموز/يوليه،

طلب رئيس وزراء لبنان إلى مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة سنة أخرى بدون تعديل.

كما حدث بعض التطورات السياسية والأمنية الهامة في لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٣١ تموز/يوليه، استضاف الرئيس اللبناني اجتماعا مشتركا في بيروت ضم عاهل المملكة العربية السعودية والرئيس السوري. كذلك، قام أمير دولة قطر بزيارة رسمية إلى لبنان من ٣١ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس، شملت جولة في قرى في جنوب البلد. إن تلك الزيارات، التي دلت على وجود التزام قوي من الدول العربية المجاورة للبنان بالمحافظة على الهدوء في البلد، تمت إزاء خلفية زيادة التوتر الناجم عن التكهنات والشائعات والادعاءات بشأن لوائح الاتهام المحتمل توجيهها من المحكمة الخاصة للبنان.

وفي ١٤ آب/أغسطس، قُتل القائد المزعوم لعناصر فتح الإسلام، السيد عبد الرحمن عوض ومرافقه السيد أبو بكر مبارك، في كمين في وادي البقاع نصبه فرع المخابرات في الجيش اللبناني. واكتسبت جماعة فتح الإسلام، وهي جماعة إسلامية متشددة، سمعة سيئة نتيجة خوضها لصراع امتد ثلاث أشهر ضد الجيش اللبناني في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في عام ٢٠٠٧.

واجتمع البرلمان اللبناني اليوم، ونظر في مشروع قانون يمنح بعض الحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين. ويأتي ذلك بعد شهر من المناقشات المكثفة بشأن نطاق القانون وإمكانية تطبيقه. وتحث الأمم المتحدة جميع الأحزاب السياسية على تحسين النظام القانوني المطبق على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بدون المساس بحقهم في العودة.

وقد واصلت الأمم المتحدة أيضا العمل بشكل وثيق مع لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني بشأن عدد من المسائل المعلقة ذات الصلة بحالة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مثل القيود المفروضة على الوصول إلى مخيم نهر البارد وأوضاع الفلسطينيين الذين لا يملكون أوراق هوية رسمية. ولئن كان يحرز تقدم في تعمير المخيم، فما زلنا نشعر بالقلق حيال النقص في سد احتياجات تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، من أجل إعادة إعمار مخيم نهر البارد وصندوقها العام. ويتحتم ألا تُخفّض المساهمات المالية السخية من الجهات المانحة الرامية إلى توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم، وأن يستمر إعادة إعمار مخيم نهر البارد.

وما زلنا مقتنعين بأن المفاوضات المباشرة والهادفة هي السبيل الوحيد نحو إيجاد حل شامل ومستدام يلبي تطلعات الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧. والأمم المتحدة مستعدة لتقديم الدعم لهذه العملية، وفقا لقرارات مجلس الأمن في هذا الشأن، وفي إطار الاتفاقات الدولية ذات الصلة. وستكون هناك حاجة إلى قيادة قوية من كلا الطرفين لإحراز تقدم على طاولة المفاوضات وتحقيق تطلعات الشعبين، كما سيكون مطلوبا استمرار عملية موازية لبناء الدولة الفلسطينية واستمرار الدعم الإقليمي والدولي والسعي لتحقيق سلام إقليمي شامل على النحو المتوخى في مرجعية مدريد وقرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): أشكر السيد فيرناندیث – تارانكو على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.